



بيان عن اجتماع مجلس الحكومة
المنعقد بتاريخ 5 ذي القعدة 1439 (19 يوليو 2018)

*

I- عروض :

1- قدم السيد وزير العدل عرضا حول ترتيب الآثار القانونية على قرار المحكمة الدستورية رقم 70/18 الصادر في 6 مارس 2018 بشأن القانون التنظيمي رقم 86.15 المتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

وقد تقرر إحداث لجنة تتألف من وزير الدولة المكلف بحقوق الإنسان والوزراء المكلفين بالداخلية والعدل والاتصال والأمن العام للحكومة لدراسة مقترحات وزير العدل بغرض ترتيب الآثار القانونية على قرار المحكمة الدستورية، وعرض هذا الموضوع على أنظار اجتماع مقبل لمجلس الحكومة من أجل اعتماد مقترحات الحكومة التي يقتضيها إصدار مشروع القانون التنظيمي المذكور.

2- قدم السيد وزير الاقتصاد والمالية حصيلة تنفيذ القانون المالي لسنة 2018، وآفاق إعداد القانون المالي برسم سنة 2019.

3- قدم السيد الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة عرضا حول المعطيات والتدابير المتعلقة بعملية عبور "مرحبا 2018".

II- صادق المجلس مشاريع النصوص القانونية التالية:

➡ مشاريع مراسيم :

1. مشروع مرسوم رقم 2.18.511 بتتيم المرسوم رقم 2.17.420 الصادر في 9 شعبان 1439 (26 أبريل 2018) بتطبيق القانون رقم 70.14 المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي العقاري.

2. مشروع مرسوم رقم 2.18.573 بتتيم الفصل 82 من المرسوم الملكي رقم 330.66 بتاريخ 10 محرم 1387 (21 أبريل 1967) المتعلق بسن نظام عام للمحاسبة العمومية.

➡ اتفاق دولي:

➡ اتفاق إطار للتعاون في مجال اللوجيستيك بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية الكونغو، موقع ببرازافيل في 30 أبريل 2018.

• مشروع قانون رقم 56.18 يوافق بموجبه على الاتفاق الإطار المذكور أعلاه.

III- تطبيقا لأحكام الفصل 92 من الدستور، وافق المجلس على المقترحات التالية :

- مدير المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بوجدة؛
- عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير؛
- عميد الكلية المتعددة التخصصات بتارودانت.